

■ الكباريتي: إزالة القيود التي لا تزال تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى



أطلقتها الأمم المتحدة وتبنتها الدول العربية"، مشدداً على أنّ "الاتحاد يدرك جيداً مسؤوليته في توحيد الجهود والتطلعات العربية لتجاوز الصعوبات وتعزيز التعاون والثقة، ومجابهة التحديات المتمثلة خصوصاً بالبطالة، وأهمية التركيز على المشاريع

الوطنية والعربية المشتركة ذات القيمة المضافة المعززة للنمو ولخلق الوظائف، وتعزيز التكامل الاستثماري والتجاري العربي من طريق إزالة المعوقات التي تواجه القطاع الخاص العربي بغية تمكينه من الاضطلاع بدوره التنموي المنشود".

وأكد الكباريتي أنّ "مرحلة الاتحاد الجمركي كان يفترض أن تنطلق عام 2015، لكن جامعة الدول العربية أرجأت الموضوع ودعت الدول العربية للاستمرار بتأهيل اقتصاداتها لهذه المرحلة، وربما كانت الظروف القاسية والبالغة التعقيد التي تمر بها المنطقة سبباً رئيساً لذلك".

وقال: "أعتقد أن التأهيل المناسب للدخول في هذه المرحلة يتطلب إزالة القيود التي لا تزال تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والتي تنصدها حالياً وفقاً للدراسات الميدانية التي أجراها اتحاد الغرف العربية، مشكلة ارتفاع تكاليف النقل التجاري، إلى جانب طول الوقت المستغرق للتجارة، خصوصاً على المعابر الحدودية، والقيود الفنية الناشئة في شكل أساسي عن عدم توحيد المواصفات بين الدول العربية".

أكد رئيس اتحاد الغرف العربية نائل الكباريتي، أنّ "التحسن المتواضع في أسعار النفط انعكس إيجاباً على الاقتصاد العربي خلال الثلث الأول من العام".

وتوقع الكباريتي أن يبلغ متوسط معدل النمو في المنطقة العربية خلال العام بين 2.6 و2.9 في المئة، ليصل الناتج المحلي للاقتصاد العربي إلى نحو 2.7 تريليون دولار، لافتاً إلى أنّ "التحسن سيتواصل مدفوعاً باستمرار الإصلاحات، وقد يتجاوز معدل النمو 3 في المئة في عامي 2018 و2019".

وأوضح أنّ "اقتصاد المنطقة العربية بمعظمه ما زال مرهوناً بتطورات أسعار النفط وإنتاجه وتصديره، والذي يمثل 85 في المئة من صادراتها وأكثر من 60 في المئة من الإيرادات الحكومية، وما يزيد على 35 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي"، مشيراً إلى أنّ "دولاً عربية عدة أظهرت تقدماً كبيراً على مدار العام الماضي في التكيف مع البيئة الاقتصادية الجديدة، لا سيما في مجال الإنفاق وإيجاد مصادر جديدة للإيرادات"، مؤكداً أنّ "الأوضاع الصعبة التي يعيشها العالم العربي واستمرار حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي وأزمات النزوح تقف عائقاً في طريق التنمية العربية، خصوصاً أن النمو الاقتصادي يرتبط بعدد فرص العمل التي تؤمنها السوق"، لافتاً إلى "تفاقم مشكلة البطالة في الدول العربية وبلوغها نسبة 16 في المئة وهي الأعلى بين دول العالم".

وأوضح الكباريتي أنّ "الاتحاد يتعاون مع جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية المعنية في تنفيذ برنامجين مهمين، الأول يتعلق بسلامة الأغذية وتسهيل التجارة في إطار المشاركة الفعالة في الفريق العربي الذي أنشئ لهذه الغاية، والثاني يتعلق بتعزيز دور القطاع الخاص العربي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي

■ "النقد الدولي" يتوقع نموًا 4.5 في المئة للاقتصاد المغربي

كما تمكن الاقتصاد من إعادة تشكيل احتياطي نقدي يتجاوز 7 شهور من الواردات.



توقع "صندوق النقد الدولي" أن يحقق الاقتصاد المغربي، بفضل الإصلاحات، نمواً يصل إلى 4.5 في المئة هذه السنة، وهو الأفضل بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما توقع أن يبلغ التضخم 1.1 في المئة وعجز الموازنة 3.5 في المئة، وعجز الحساب الجاري 3.3 في المئة من الناتج الإجمالي.

ووفقاً لصندوق النقد فقد أظهر الاقتصاد المغربي قدرة في مواجهة الصدمات الخارجية مثل ارتفاع أسعار النفط وبطء النمو في دول الاتحاد الأوروبي التي تمثل 50 في المئة من تجارة المملكة، فضلاً عن تراجع الاستثمار الخارجية والمساعدات الخارجية لدول الخليج.

■ زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى لبنان



كشفت تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، عن زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى لبنان بنسبة 8.97% العام الماضي، ليصل إلى 2.56 بليون دولار مقابل 2.35 بليون عام 2015، ليحتل المرتبة الخامسة بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مستحوذاً على حصة 6.07 في المئة من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى المنطقة، و0.15 في المئة على الصعيد العالمي. وصنّف التقرير لبنان ضمن الدول القليلة في المنطقة التي تُعتبر جاذباً قوياً للاستثمارات الأجنبية المباشرة كالبحرين، والإمارات والسعودية، برصيد كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بلغ 61.02 بليون دولار ما يوازي نسبة 116% من الناتج المحلي عام 2016.

■ الإمارات الـ 12 عالمياً بين الاقتصادات الواعدة

المتنوع والمستدام، نظراً لدوره البارز في تعزيز السيولة المالية ورفد الاقتصاد الوطني بمشاريع تنموية مهمة".



أكد وزير الاقتصاد الإماراتي سلطان بن سعيد المنصوري، أنّ "الدولة تعمل وفق خطوات مدروسة لتحقيق أهداف الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021، وذلك عبر تكاتف وتكامل كافة الجهود من مختلف الجهات الحكومية على المستويين الاتحادي والمحلي، في ظل توجيهات القيادة الرشيدة". ولفت إلى أنّ "الناتج المتقدمة التي يواصل الاقتصاد الوطني تحقيقها على المؤشرات العالمية لتترجم حجم الجهد المبذول في هذا الصدد، ما جعل الدولة تحتل المركز 12 عالمياً بين الاقتصادات الواعدة للاستثمار خلال 2017-2019"، موضحاً أنّ "الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر أحد المرتكزات الرئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي

■ ارتفاع حجم إصدارات السندات الخليجية في 2017



تخطى إجمالي إصدار السندات في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2017 مجموع الإصدارات التي شهدتها السنة الماضية كاملة، إذ أدت ظروف السوق الراهنة إلى خلق أفق ملائم لإصدار سندات جديدة مع وصول الصكوك الصادرة في منطقة الخليج إلى ما قيمته 22 مليار دولار على شكل إصدارات سيادية وسندات شركات حتى تاريخه من السنة. وعزت شركة Fitch لإدارة الأصول، الأداء الإيجابي في 2017 إلى الطلب القوي من المستثمرين على أصول الأسواق الناشئة، جراء العائد الكبير المتاح مقارنة بالأسواق المتقدمة، فضلاً عن التفاؤل السائد بنمو الاقتصاد العالمي. علماً أنّ إصدار السندات خلال العام الماضي بلغ الـ 21 مليار دولار.

■ قطر مرتاحة للاستثمارات والسيولة في نظامها المالي



شدد وزير المالية القطري علي شريف العمادي على أنّ "الاقتصاد القطري متين وأثبت مناعة بوجه الإجراءات الخليجية"، مؤكداً أنّه "لا يوجد ما يدعو للقلق بشأن هبوط سوق الأسهم نظراً لامتلاك قطر كافة الأدوات اللازمة لتدافع عن اقتصادها وعملتها".

وأوضح أنّ "قطر تشعر بارتياح كبير لمواقفها واستثماراتها والسيولة في نظامها"، لافتاً إلى أنّه "لا يوجد ما يدعو لتدخل الحكومة في السوق وشراء السندات".

وأشار العمادي إلى أنّ "باستطاعة قطر الدفاع بسهولة عن اقتصادها وعملتها في مواجهة العقوبات التي فرضتها عدد من الدول العربية"، لافتاً إلى أنّ "الدول التي فرضت عقوبات ستخسر أموالاً أيضاً بسبب الأضرار التي ستلحق بقطاع الأعمال في المنطقة".

■ مصر تستهدف تحقيق مليار جنيه فائضا في موازنة 2018-2017



كشف نائب وزير المالية للسياسات المالية أحمد كوجك، عن أنّ العجز الأولي في الموازنة العامة، وهو العجز الكلي مطروحاً منه فوائد الدين المتراكم عن سنوات سابقة، سوف يصل إلى نسبة تتراوح بين 1.7-1.8% من الناتج المحلي، للعام المالي الجاري، لافتاً إلى أنّ "موازنة 2018/2017 تستهدف تحقيق 11 مليار جنيه كفائض أولي وذلك للمرة الأولى منذ سنوات".

وأشار كوجك إلى "ضرورة وجود حلول فعالة لخفض العجز وزيادة معدلات النمو والناتج المحلي بقوة حتى تقل نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي"، لافتاً إلى أنّ "الموازنة العامة لا تراهن على المنح الخارجية، التي باتت تمثل نسبة محدودة تقل عن 2.5% من الإيرادات العامة".

■ تراجع احتياطي تونس من النقد الأجنبي إلى 5 مليار دولار



كشف البنك المركزي التونسي عن تراجع احتياطات تونس من العملة الصعبة إلى مستويات كارثية، وهو ما يجعل الحكومة تحت الضغط لمواجهة هذا الأمر ووقف نزيف الخسائر.

وتراجع احتياطي تونس من النقد الأجنبي إلى 5 مليار دولار، مقابل 5.1 مليار دولار في نيسان (أبريل) الماضي. وبحسب المركزي، فقد سجل احتياطي البلاد من العملة الصعبة في شباط (فبراير) الماضي، 112 يوم استيراد، لكنه بعد 4 أشهر تراجع إلى 99 يوم استيراد فقط.

ويعود التراجع في الاحتياطي إلى الارتفاع الكبير في العجز التجاري، الذي بلغ 4.3 مليار دينار (1.75 مليار دولار) في أبريل الماضي، مقابل 3.3 مليار دينار (1.35 مليار دولار) بمقارنة سنوية.